الفساد الاقتصادي ودوره في استلاب الموارد (رؤية من الفكر الاقتصادي الإسلامي مع إشارة إلى العراق)

Economic corruption and its role in the wasteful of resources / vision of Islamic economic thought with reference to Iraq

المدرس الدكتور
اسماء جاسم محمد
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد

Lecturer Dr.Asmaa Jassim Mohammed/ Faculty of Management and Economics - Baghdad University

المستخلص

يعد الفساد الإداري والاقتصادي ظاهرة **عالمية** تشمل مختلف البلدان، حيث لا يوجد مجتمع لا يعاني منه تماما، وهو لا يعتبر بأي حال من الأحوال قضية جديدة، إلا انه شهد في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا على المستويين المحلي والدولي .

ومن هنا فان أهمية البحث تركز على نقطتين أساسيتين ,الأولى: تكمن في معرفة هذه القضية التي تشغل الجميع، ومحاولة معرفة أسبابها بقصد وضع الحلول اللازمة لمحاربتها ووضع الإجراءات الكفيلة بالقضاء عليها, كونها تحدث خللا كبيرا في تخصيص الموارد وتوظيفها في غير وجهتها الصحيحة, وبالتالي حرمان البلد من إقامة المشروعات التي تخدم أهداف التنمية المستدامة، والنقطة الثانية: تركز على أهمية الإشارة إلى كشف دور الاقتصاد الإسلامي في تنوير الفكر الاقتصادي من خلال طرحة لإستراتيجية تبنت معالجةأهموأعقدالقضاياالاقتصادية والممثلة بالفساد وطرحهلأهمالسبل والمقترحات اللازمة للتصدي له ومواجهته .

وتوصل البحث إلى أن الإسلام في محاربته للفساد حاول النظر إلىأسباب الظاهرةمحل الدراسة ومن ثم السعي إلى معالجتها، من واقع انهإذا ما عرفت الأسباب فانه من اليسير علينا متابعة النتائج ومعالجتها، وتوصل أيضا إلى أن الفساد تنامى في العراق بعد الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ وحصول العملية الانتقالية, وقد أصبح آفة تأكل وتتغذى من جسد العراق وتعرقل مساعي التنمية وتسبب في حدوث أثار كبيرة اقتصادية واجتماعية, وأصبحعائقا أمام عملية اتخاذ القرارات السليمة وأمام الأداء الحكومي, مما عزز من تفاقم مظاهر الفقر والحرمان والبطالة بين أفراد المجتمع.

Abstract

The administrative and financial corruption is a global phenomenon involving different countries, where there is no society that does not suffer from it completely, which is not considered in any way a new issue, but he has seen in recent years much attention on the local and international levels.

Hence the importance of the research focuses on two main points, first: lies in the knowledge of this case, which occupies everyone, and trying to figure out the causes in order to develop solutions to combat and to establish procedures to eliminate them, they talked a major imbalance in the allocation of resources and employ them in is the intended destination, thereby depriving country to establish projects that serve the goals of sustainable development, and the second point: focus on the importance of referring to detect

the role of Islamic Economics in the enlightenment of economic thought through Scarves strategy adopted to address the most important and most complex economic issues and actress corruption and put the most important ways and proposals necessary to address it and address it.

The research found that Islam in fight against corruption tried to look at the causes of the phenomenon under study and then to seek treatment from the fact that if I knew the reasons, it is easy we track results and treatment, and also reached that corruption has grown in Iraq after the U.S. occupation in 2003 and get the transition process, has become the scourge eat and feed from the body of Iraq and hamper development efforts and caused significant effects of economic and social, and became an obstacle to the process of making sound decisions and to government performance good, fueling the spread of poverty, deprivation and unemployment among members of the community.

المقدمة:

يعد الفساد الإداري والاقتصادي ظاهرة **عالمية** تشمل مختلف البلدان، حيث لا يوجد مجتمع لا يعاني منه تماما، وهو لا يعتبر بأي حال من الأحوال قضية جديدة، إلا انه شهد في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا على المستويين المحلي والدولي، وهو ما ظهر من خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي، وكذلك في الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية, فضلا عن تقارير التنمية الدولية في هذا الشأن، وازداد الاهتمام بهاأيضا من قبل منظمة الشفافية الدولية,وهي من أهم المنظمات الدولية غير الحكومية التي تأسست في بداية التسعينيات من القرن العشرين لمكافحة الفساد، وهو ظاهرة خطيرة وله تداعيات كبيرة، فقد قدر إن حجم الأموال المنهوبة بسببالفساد سنوياً يكفي لتوفير(٢٠) مليون فرصة عمل جديدة في الوطن العربي، وسيزيد دخلالفرد بمعدل(٩٨٦) دولار سنوياً, فأي آفاق للنهوض والتنمية ستفتحها عملية مكافحة الفساد ومحاربته,مما دفع الباحثين إلى تقصي أسبابه وآثاره وطرق معالجته .

وتنامى الفساد الإداري والمالي في العراق بشكل اوسع بعد الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ وحصول العملية الانتقالية, فقد أصبح الفساد آفة تأكل وتتغذى من جسد العراق وتعرقل مساعي التنمية,فأدى الى حدوث آثار كبيرة على جميع مفاصل الاقتصاد، وأدىأيضا الىاستشراء مظاهر التسول والفقر والحرمان مع انتشار ظاهرة البطالة, بعد أنأصبح الفساد مؤسسة غير شرعية قادرة على مواجهة أجهزة النزاهة والصمود أمامها .

وحاول الإسلام في محاربته للفساد النظر إلىأسباب الظاهرةمحل الدراسة ومن ثم السعي إلى معالجتها, من واقع انهإذا ما عرفت الأسباب فانه من اليسير علينا متابعة النتائج ومعالجتها، وبهذا فان الإسلام قد نظر إلى هذا الفساد بكل صوره وأشكاله, وأدرك الأسباب المؤدية إليه ومن ثم حاول معالجتها نظريا وعمليا, وان استشراء الفساد في العالم الإسلامي لا يعني أن الإسلام يحتضن الفساد, حيث نلاحظ أنهناك دول حصلت على درجات عالية نسبيا في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية بحسب ما جاء في تقريرها لعام ٢٠١٠, مثل دولة قطر التي جاءت في المرتبة التاسعة عشرة بعد اليابان، وبمجموع(٧,٧) نقطة، لتكون بذلكفي صدارة الدول الإسلامية والعربية في هذا المؤشر, وجاءت دولة الإمارات فيالمرتبة ٢٨ في المؤشر وبمجموع(٦,٣) نقطة .

أهمية البحث:

تكمن في كشف دور الاقتصاد الإسلامي فيمعالجةأهموأعقدالقضاياالاقتصادية والممثلة بالفساد وطرحهلأهمالسبل والمقترحات اللازمة للتصدي له ومواجهته .

مشكلة البحث:

لعلأخطرمشكلةتواجهالعالمككلوالعالمالإسلاميبشكل خاصهي ظاهرة الفسادالتي تمسكل دولالعالمبنسبمتفاوتة، والمشكلة تكمن في أنها تتزايد بشكلأكبرفيالدولالإسلامية، وهذامانلاحظهمنخلال البحوث والدراسات والتقاريرالتيتعلنعن ظاهرة الفساد وتلوحبخطورتهاوانتشارها بشكل كبير في دول مثل العراق والصومال وأفغانستان, الأمر الذي يتطلب إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها .

فرضية البحث:

يحدث الفساد خللا كبيرا في تخصيص الموارد وتوظيفها في غير وجهتها الصحيحة ومن ثم استلابها وحرمان البلد من إقامة المشاريع التي تخدم أهداف التنمية المستدامة، وان علاج هذه الظاهرة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي يتطلب الإحاطة بأيديولوجيتها, بمعنى معرفة مفهومها وأنواعها وبالتالي الوقوف على جوهر الأسباب المنشئة لها.

هيكلية البحث:

لإثبات الفرضية جاء البحث بفصلين، الفصل الأولتم تناوله بثلاثة محاور لمناقشة الموقف الإسلامي من ظاهرة الفساد، وخصص الفصل الثاني لدراسة واقع الفساد الاقتصادي في العراق .

الفصل الأول
رؤية الفكر الإسلامي لظاهرة الفساد
المحور الأول: مفهوم الفساد ومدلولاته في اللُّغة والاصطلاح

وردت للفساد مفاهيم وتعاريف عديدة، وفقاً لما جاء في معاجم اللغة، ولما ورد في الاصطلاح بحسب ما توصل إليه العلماء والمفكرين في مجال البحث العلمي .

ففي معاجم اللغة ومنها قول ابن منظور في لسان العرب: الفساد نقيض الصلاح، فَسَدَ يفسُد ويفسِد،وفسُدَ فساداً فسودا..المفسَدَة خلاف المصلحة، والاستفسادُ خلاف الاستصلاح[١]، وجاء في "المفردات": "الفساد خروج الشيء عن الاعتدال، قليلاً كان الخروج أو كثيراً ويضاده الصلاح ويستعمل ذلك في النفس والبدن"[٢].

وقال الفيروز آبادي في "القاموس المحيط": "فَسَد كعَصَرَ، والفساد: أخذ المال ظلماً، والمفسدة ضد المصلحة، وتفاسد القوم يعني تقاطعوا الأرحام[٣], وفي الصحاح فان المفسدة: ضد المصلحة[٤], ومن ثم يمكن القول أن الفساد لغة يعنى الظلم والانحراف والقطيعة، وهو يشير إلى التلف وخروج الشيء عن الاعتدال، وان نقيضه الاستقامة والصلاح.

وفي الاصطلاح، فقد جاء تأطير الفكر المعاصر للفساد بمفاهيم عدة، فقد تعرض اليه الكتاب والباحثين في مجال البحث العلمي والمنظمات الدولية، ويبدو الاختلاف والتباين واضحا في هذه المفاهيم في مجال تفسيرها للفساد، حيث يرى البعض بأنه يرتبط باستخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية[٥],أو سوء استخدام الوظيفة العامة للحصول على كسب خاص[٦], فيفهم من ذلك أن غاية الفساد تتضح في تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة من خلال الحصول على مكاسب خاصة أو منافع شخصية, بينما يرى البعض ان الفساد سلوك يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي يفضي إلىإحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد[٧], فتتضح الرؤية بذلك بان لا يفهم من التعاريف أن موضوع الفساد يقعفيه العاملين في القطاع العام فقط بينما يكون العاملين في القطاع الخاص بمنأى عنه, أي إلقاء اللوم على الموظف العمومي فقط، فذلك غير وارد، فهو بذلك يشمل العاملين في كلا القطاعين العام والخاص،وان كان الموظف الحكومي أكثر عرضة للفساد من الموظف في القطاع الخاص _ بحسب وجهة نظر البعض _ من قبيل أن الثاني أكثر تعرضاً للمساءلة والرقابة من قبل المسئولين عنه مباشرة ومن ثم فإنه أقل فساداً من الأول[٨], فالقطاع العام يشهد في الواقع حالات واليات عديدة للفساد, فقد يتم بطريقة اخذ الرشوة مباشرة من خلال قيام الموظف في الدولة والمؤسسة العامة لاستثمار عمله بهدف خدمة مصالح ومنافع خاصة, وهو يحدث على سبيل المثال عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل أمر معاملة معينة أو إجراء عقد لمشروع معين، كما يمكن أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة

العامة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق المحسوبية والمنسوبية أو سرقة أموال الدولة مباشرة والاستفادة منها ومن ثم تقييد منافعها للمصلحة الخاصة,فضلا عن ذلك لا يقتصر الفساد على القطاع الحكومي, فالقطاع الخاص تحدث فيه الكثير من حالات الفساد الأكثر فداحة من فساد القطاع العام، ويرتبط الفساد بوقوعه في القطاع الخاص بمدى القوى الاحتكارية الموجودة به[٩]، فكلما زادت القوة الاحتكارية وحرية التصرف، وتضاءلت قوة الرقابة والمحاسبة، كلما قويت شوكة الفساد فيالقطاعالخاص .

ومن وجهة نظر الفكر الإسلامي,فعند بعض علماء الإسلام يراد بالفساد في باب العبادات بأنه نقيض الصحة[١٠], وفي باب المعاملات ذهب البعض إلى القول بالترادف فالباطل والفاسد بمعنى واحد في العقود وهو نقيض الصحة, فالعقد إما صحيح أو باطل وكل باطل فاسد[١١], وهناك من يرى بان الفساد يرتبط بأي خلل أو انحراف عن الوظائف المناطة بالأشياء[١٢], حيث أنالصلاح بالنسبة لهذه الأشياءيعني القيام بالمهام الملزمة إليها وتأديتها, وان الفساد يكمن في وجود نقص أو تقصير في أداءهذه المهام أو الخروج عن الاعتدال والاستقامة, ووفق ذلك فان لكل شيء مهمته المناسبة له، ففساد الآلة مثلا يكون بتلفها، وفساد الجسم بسقمه وضعفه، والثمرة بفقدان طعمها، والدولة بتقصيرها عن أداء مهامها وفقدان الأمن والاستقرار الذين يحفظان تماسكها ووحدتها.

وعد الفساد من جهة أخرى بأنه يتمثل في جعلالجانب الماديالهدفالوحيدللنشاطالاقتصاديالذييمارسهالإنسان منودونمراعاةللقيود الشرعيةالتيتنظمأحكامالمال،أوالتفاتللجوانبالأخربالتييكتملبهاالبناءالاقتصاديكالقيموالمبادئالأخلاقيةالروحية[١٣], وبهذا المعنى فإن الفساد الاقتصادي غايته تتحدد في تحقيق مصالح مادية وخاصة في النشاط الاقتصادي على حساب الجوانب الإنسانية للحياة البشرية،كعدمالالتزام بالأحكام الشرعية المنظمة للفعالية الاقتصادية مثلا لكيفية تحصيل المال ومن ثم تنميته وإنفاقه، وكذلك عدم أداء الحقوق الواجبة في المال وإساءة التصرف في التعامل مع الآخرين بما يلحق الضرر بمصالحهم, ومن ناحية نلاحظ أنالإسلام لا يحمل الموظف العمومي مسؤولية الفساد لوحده كما أشارت لذلك بعض المفاهيم السابقة[١٤], بل انه يشرك معه القطاع الخاص ما دام الإنسان وبسبب انحرافاته وممارساته الخاطئة يعمد إلىالإضرار بالمصلحة العامة وتحقيق منافع خاصة .

ويمكن القول بعد عرض هذه المفاهيم, أن الفساد يتمثل بالانحراف عن القيم الأخلاقية، وهو سلوك اجتماعي لا ترغبه النفسالبشرية التي جبلت على عمل الخير وترفضه بشدة، لأن الإنسان بفطرته السليمة التي فطره الله عليها يكره الفساد ويحب عمل الخير والصلاح, باعتبارأن هذا الأخير أمر مرغوب ومقبول تميل إليه النفس وترغب بنشره بين الناس, وهو بالتالي يسعي إلى تغليب المصلحة العامة على مصالحه الخاصة, خلافا لما جاء في التنظير الرأسمالي وتبريرات ادم سميث, من واقع أنالمسلم لا تحركه الأهواءأو

اليد الخفية بل تحركه العقيدة في ممارسته للنشاط الاقتصادي فتحاسبه وتوجهه لعمارة الأرض وتنميتها، لأنه يعلم علم اليقين أن الله مطلع على أعماله صغيرها وكبيرها "يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور"(غافر آية ١٩) وهو بذلك لا يجرؤ على مخالفة تعاليم دينه ورفضها, بل يسعى إلى طلب مرضاة الله في جميع أعماله, فيسعى إلى تجنب الأضرار بمصالح الآخرين .

المحور الثاني: موقف القران الكريم والسنة النبوية من الفساد

هناكآيات عديدة قد تشكل نحو أكثر من خمسين موضعاً في القران الكريم، تتحدث عن الفساد وتؤطر له نظريا وعمليا، من خلال توضيح دلالاته ومفهومه,أنواعهوأسبابه فضلا عن بيان أهم تداعياته وأثاره على واقع الحياة الاقتصادية .

فقد ورد بمعان عدة تختلف بحسب الوقائع والأحداث الوارد ذكرها، فقد ورد بمعنى الجدب أو القحط، أو الطغيان والتجبر, وبمعنى العصيان لطاعة الله، وفي كل ذلك جاء تشديد القرآن الكريم بتحريمه بشكل تام وتغليظ عقوبته .

يقول تعالى " والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرضأولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار "(الرعد آية ٢٥)، وقوله تعالى " فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم "(محمد آية ٢٢), فمصطلح الفساد في هذه الآيات جاء بمعنى القطيعة .. قطيعة الأرحام والتدابر بين المسلمين .. وقطع كل ما أمر الله به أن يوصل .

والطغيان أحد مدلولات الفساد في القرآن قال تعالى في وصف آل فرعون "الذين طغوا في البلاد*فأكثروا فيها الفساد "(الفجر اية١١_١٢) .

ويقصد به أحيانا التحذير من عمل يؤدي إلى الفساد كقوله تعالى " والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير "(الأنفالآية ٧٣).

وجاء اصطلاح الفساد في القرآن كمقابل لاصطلاح الصلاح مثل قوله تعالى "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها.. "(الأعرافآية ٥٦)، وقوله تعالى " الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون "(الشعراء آية ١٥٢) .

ولم تختلف السنة النبوية الشريفة في تفسير معنى الفساد عن القران الكريم، اذ جاء اصطلاح الفساد ليدل على المعاني التي دلَّ عليها القرآن، ويدل أيضاً على: تلف الشيء وذهاب نفعه، فيقول الرسول ﷺ ".. ألا وان في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب"[١٥], وجاء أيضا قوله ﷺ " إنما الأعمال كالوعاء إذا طاب أسفله طاب أعلاه، وإذا فسد أسفله فسد أعلاه"[١٦] .

وعند التطرق إلى صور الفساد وأنواعه يلاحظ أن القران الكريم استعمل اصطلاح الفساد بمعنى واسع، حيث أن مدلوله جاء شاملا لجميع أنواعه المعروفة حاليا، فهناك الفساد الأمني والاجتماعي أو السياسي والفساد الاقتصادي ومنه المالي فضلا عن الفساد السلوكي والأخلاقي، وكذلك الفساد البيئي، فكل المعاصي عدت فساداً في الأرض، من قبيل أن كل المخالفات هي في واقع الحال تمثل خروج عن طريق الصلاح، وانحراف عن الطريق المستقيم الذي رسمته الشريعة الإسلامية لعموم أفراد المجتمع وألزمتهم العمل به .

ففي مجال الفساد الأمني والاجتماعي فقد توعد القران الكريم بالذين يعملون على تهديد امن واستقرار المجتمع، يقول تعالى " إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهموأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم "(المائدة آية ٣٣), ويقول تعالى " وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد "(البقرة / آية ٢٠٥)، وبينت السنة النبوية الشريفة أن الأمن أساس النعم، ومن فقد الأمن لا يشعر بسائر النعم ... يقول الرسول ﷺ " من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في بدنه، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا"[١٧], فقدَّم بذلك الأمن على الصحة والرزق, وفي هذا المجال فأن هناك حاجات رئيسة وحقوقاً أساسية يحتاجها المجتمع، من غذاء وسكن وامن وطمأنينة، وأي تهديد لهذه الحاجات أو تقصير في تلبيتها أو كفايتها يعد فساداً أمنياً واجتماعياً يهدِّد سعي الإنسان لأداء رسالته التعميرية في الأرض, ومن المعروف إن الشعور بالحماية والأمن من الحاجات الأساسية في أي مجتمع وخلاف ذلك فان المجتمع سيعيش حياة مليئة بالخوف وعدم الاستقرار مما يحول دون تحقيق عوامل الأعمار والنهضة والتقدم، ولهذا فقد ندد القران الكريم بفعل فرعون وقومه في سفك الدماء وانتهاك العروض وخروجه عن المهام الرئيسة للدولة ولولي الأمر، يقول تعالى " إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم انه كان من المفسدين "(القصص آية ٤) .

ولم تهمل الشريعة الإسلامية القضايا البيئية, بعد أن بينت أهمية البيئة في الحياة البشرية، فأشارتإلى الفساد البيئي، وهي كمعضلة أصبحت في الوقت الحاضر تقلق معظم دول العالم، ذلك لان مكونات وعناصر البيئة من مكان وهواء وماء أصبحت مهددة بالفساد هي الأخرى، ويجمع المختصون أن السلوك البشري يعتبر أول مهددات البيئة بالإسراف والتبذير والتلوث, ولعلنا نجد الإشارة لهذا في قوله تعالى " ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون"(الرومآية ٤١) .

وفي مجال الفساد الاقتصادي فقد عني الإسلام بتنظيم معاملات البشر وعلاقاتهم الاقتصادية، ولهذا عرضت لنا مصادر التشريع الإسلامي نماذج متعددة من صور الفساد كالسرقة والرشوة والربا ومنع الزكاة والإهمال والتقصير في العمل وعدم إتقانه, وكذلك الإسراف والتبذير والغش والاحتكار...الخ, وقد عد تزييف النقود والغش فيها نوع من أنواع الفساد في الأرض، فجاء عن الرسول ﷺ انه نهى عن تزييف النقود, فعن عبد الله بن عمرو المازني قال "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس"[١٨], وعن سعيد بن المسيب أنه قال: قَطْع الذهب والورق من الفساد في الأرض, وكان لابن كثير موفقا عندما قال:والغرض أن هؤلاء الكفرة الفسقة، كان من صفاتهم الإفساد في الأرض بكل طريق يقدرون عليها[١٩], والحكمة من هذا النهي تتلخص في استبعاد ما يترتب على كسر النقود من إخلال بحق الدولة ونظمها في إصدار النقد، فضلا عن استبعاد اثارها على مسيرة التعامل والتبادل بين الناس وما تلحقه من إضراربمصالحهم .

ويبين التشريع الإسلاميأهمالآثار والتداعيات التي يخلقها الفساد في الأرضوخاصة فيما يتعلق بمتطلبات عملية التنمية المستدامة, ويتضح ذلك في الآيةالقرآنية التي تتحدث عن قصة الملك قارون وحبه للمال وجمعه بالشكل الذي يمنع فيه حقوقأفرادالمجتمع، فيقول تعالى " وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرضإن الله لا يحب المفسدين "(القصص آية ٧٧), وجاء تفسير هذه الآية عند الطبري أن أحسن في الدنيا إنفاق مالك الذي اتاه الله في وجوهه وسبله كما أحسن الله إليك ... ولا تلتمس ما حرم الله عليك من البغي على قومك[٢٠], بمعنى أن منع الأغنياء حقوق الفقراء في ثرواتهم يعد أحدعناصر الفساد الاقتصادي، وقد يؤدي ذلك الى نشر مظاهر الطبقية وانتشار الفقر والبؤس والعوز والحرمان بين أفراد المجتمع .

ولمحاربة الفساد,حاول الإسلام النظر إلىأسبابه ومن ثم السعي إلى معالجته، من واقع انهإذا ما عرفت الأسباب فانه من اليسير علينا متابعة النتائج ومعالجتها,فبين ان أهمأسبابهتتركز حول الإنسان,كونهيمثل سبب الفساد أولاوأخرا، ولعلنا نجد الإشارة لهذا واضحة في قوله تعالى " ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون"(الرومآية ٤١), فالفساد ينتشر في الأرض جراء الانحرافات والأعمال الخاطئة التي يقوم بها الإنسان ويضر بها أفراد المجتمع، حيث أن النفس أمارة بالسوء فتدفعالإنساننحواشباع حاجاته الاقتصادية بطرق غير شرعية ولو كان ذلك على حساب الآخرين, ومن أهمالأسباب التي تدفع الإنسانإلىالافساد في الارض هي ضعف الإيمان والوازع الدينيواتباع هوى النفس, فيقول تعالى " .. ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله.. "(ص اية ٢٦), فاتباع الهوى يهيئأرضية خصبة لانتشار الأخلاق الفاسدة كالكذب وعدم الوفاء بالعهودوخيانة الأمانة والرشوة

والمحسوبية..الخ, فضلا عن الاعتبار للجانب المادي على حساب الجوانب الإنسانية في التعامل مع الناس مما يؤدي إلىتفكك كل أشكال التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع*.

المحور الثالث: الفلسفة الاقتصادية للإسلام وسياسته في معالجة الفساد

أكد الفكر الإسلامي في معالجته للفساد على اتجاهين أساسيين هما الفرد والدولة, فلقد أدركالإسلامأن الإنسانهوالمتغيرالأساسيفيالعمليةالتنمويةومنثمفإن مسألة مكافحةالفسادينبغيأنتبدأمنهوتنتهيإليه، ولهذا فان بناء الإنسان السوي في معاملاته يتطلب كمرحلة أولى جعل التنظير العلمي والفكري للإسلام لا يستند في معالجته للفساد على تشريع القوانين أو مايطلق عليه شرعاً العقوبات التعزيرية فقط، بل جعله يستند على ما هو أهم من ذلك, وهوإعطاء عنصر الرقابةالذاتية النابعة من العقيدة لدى الفرد المسلم أهميتها, وذلك لدورها الكبير في توجيهه ودفعهللامتناع عن كل ما يلحق الأذى والضرر بنفسه وبالآخرين من أفراد المجتمع,وهو كإجراء وقائي لا بد منه لمكافحة الفساد, لان الفرد سيستشعر رقابة الله لهفي السر والعلن, هذه الرقابة التي تجعله يبتعد تلقائيا عن الانحراف والفساد ويتجنبه, وقد يجنب الدولة في هذه الحالة التكاليف الباهظة للفساد .

ومعنى ذلك أنالإسلام في معالجته للفساد حاول كمرحلة أولى ربط السلوك الإنساني بالعقيدة _ وهو أمر يفتقده الواقع الحالي _ وهذا يبدو جليا في حديث الرسول ﷺعندما تنبأ وحذرنا من الخصال الخمسة التي تؤدي إلى الفساد، بسبب ابتعادنا عن الشريعة الإسلامية,فقد روى عن رسول الله ﷺأنه قال: "يا معشر المهاجرين خصال خمس، إذا ابتليتم بهن ونزلن بكم وأعوذ بالله أن تدركوهن: لم تظهر الفاحشة في قوم حتى يعلنوا بها، إلاّ فشا فيهم الأوجاع التي لم تكن في أسلافهم، ولم يمنعوا زكاة أموالهم، إلاّ منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يمطروا، ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله، إلاّ سلط عليهم عدو من غيرهم فيأخذ بعض ما في أيديهم، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله، إلاّ جعل بأسهم بينهم"(٢٩), فالواضح من الحديث ان سبب العقوبات والمحن التي تنزل بالبشرية من وجهة نظر الشريعة الإسلامية هو فساد العقيدة ومخالفة ما أمر الله به، وهذا يتطلب في واقع الحال غرس الوازع الديني والالتزامبالقيمالإيمانيةعندممارسةالنشاطالاقتصادي, أي الالتزامبالقيمالأخلاقيةفيالمعاملاتالاقتصاديةكالأمانةوالصدقوالسماحةوالالتزامبروحالأخوةوالإيثاروغيرهامن الخصال النبيلة .

وانطلاقا من العقيدة، بين الإسلام من ناحية أخرى أن للفرد دورا في مكافحة الفساد ومنع انتشاره من خلال الدعوة إلى أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر, فيقول الرسولﷺ "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الإيمان " فمسؤولية كل فرد في المجتمع

*للمزيد في ذلك انظر: علي عبد الباقي، منهج الإسلام في مواجهة الفساد والمفسدين, نت

أن ينكر المنكر حسب طاقته، وأن يغيره حسب قدرته على تغييره، بالفعل أو القول، بيده أو بلسانه أو بقلبه.

وكمرحلة ثانية لمعالجة الفساد, باشر الإسلام بوضع التشريعات القانونية التي تمنعكل فرد عن ممارسته، ففي تحريم السرقة يقول تعالى" السارق والسارقة فاقطعواأيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم "(المائدة آية٣٨)،وهناك الكثير من الأدلة الشرعية المحرمة للغش والرشوة والاحتكاروكذلك الرباكونه يمثل احد طرق الكسب غير المشروعة, وهو أساس كل أنواع الفساد الاقتصادي، لهذا ركز القرآن على تحريمه وتوعد من يستحلونهبالخسران في الدنيا والآخرة، فقال تعالى "يمحق الله الربا ويربي الصدقات.."(البقرة آية ٢٧٦)، وقد اعترفالاقتصاديون المعاصرون بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم في عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بأن القروض الربوية هي أصل المشكلات وما ألت إليه من فقر وبطالةعلى المستوى العالمي .

وفيما يتعلق بالاتجاه الثاني للفلسفة الاقتصادية الإسلامية في معالجة الفساد والذي يتلخص بدور الدولة, فلابد من القول بان الحوكمةالرشيدةوالحكمالسليميعدان مطلبانأساسيانلإحرازأي تقدمفيمجالات الحياة،بمافيهاالتقدمالاقتصاديوصولاإلى رفاهيةالمجتمعوتحقيقالعدالةبينالمواطنين,إذأناتخاذالقرار السليميعدأحدأهمالركائزالأساسيةفيعمليةالتنمية، ولايمكن للأهداف التنموية أنتتحققدونتطويرقدراتالدولة بكافةالمستوياتوتمكينها منأداءوظائفهاالأساسية،وعلىتقديمالخدماتالتيتستجيب لاحتياجاتالمجتمعومتطلباته.

ومن هذا المنطلق,فأن أهمية الحوكمة الرشيدة ودورها في معالجة الفساد, يدعونا إلى مناقشة مسألة مهمة تتمثل بدور الدولة في الاقتصاد من ناحية, وضرورة اعتمادها على ما جاء في الشريعة الإسلامية كمنهج عمل في مواجهة الفساد الاقتصادي من ناحية أخرى .

وفي هذا المجال يمكن القول أنضعف أداء المؤسسات الاقتصادية يعد من أهم عوامل الفساد وانتشاره[٢١]، بمعنى أن إضعاف الدور الرقابي للدولة ومنع تدخلها لمعالجة الخلل في الاقتصاد يساهم في زعزعة استقرار الاقتصاد وتفشي الفساد بكافة أشكاله, وقد أخذت الأيديولوجية الإسلامية بهذه النقطة فتمخض عنها الدعوة إلى أهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية, الأمر الذي لم تأخذ به الرأسمالية مما جعل اقتصادياتها عرضة للازمات, وواقع الحال يؤشر هذه الحقيقة ,إذأن تاريخ الرأسمالية هو تاريخ أزمات اقتصادية, وان هذه الأزمات هي التي دفعت إلى إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصادمنذ مراحلها الأولى وحتى ألان، وقد كان للحرب العالمية الأولى أثر كبير في تغيير المفهوم القائم على الفردية وتغيير وظيفة الدولة بسبب الدماروالتدهور الذي حدث حينئذ خصوصا بعد الكساد الكبير الذي عصف باقتصاديات العالم في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث ساد الكساد والبطالة مختلف الدول, فظهر الاتجاه

الجديد نحو الدولة الإيجابية أو دولة الرفاهية والدعوة إلى اتساع نطاق العمل الحكومي لتنظيم النشاط الاقتصادي وتوجيهه وتحقيق العدالة الاجتماعية .

وقبل خمسة قرون من ادم سميث اتخذ ابن خلدون موقفا من تدخل الدولة فيالحياة الاقتصادية, ولكن الأيديولوجية الخلدونية هنا تختلف عما جاء به ادم سميث, فابنخلدون لا يرغب بمنع التدخل بشكل عام وإلا سادت الفوضى في الاقتصاد، إذ انه خشي من مركزية التدخل حدوث الفساد وانتشاره، فبحسب قوله فمن أعظم صور الظُّلم وإفساد العمران والدَّولة هو التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان، ثمَّ فرض البضائع عليهم بأرْفع الأثْمان، على وجه الغصب والإكراه في الشراء والبيع... فإذا تكرَّر ذلك فإنَّه يُدخِل على الرعايا العنت والمضايقة وفساد الأرباح، وما يقبض آمالهم من السعي في ذلك جملة، ويؤدي إلى فساد الجباية، فإنَّ معظم الجباية إنَّما هي من الفلاحين والتجَّار ... فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة وقعدَ التجَّار عن التِّجارة، ذهبت الجباية جملة، أو دخلها النَّقص المتفاحش، وهكذا يخلص ابن خلدون إلى أنَّ تدخلالدولة في الشؤون الاقتصاديةمضر بالرعايا ومفسد للجباية، ويرجع ذلك إلى ان هذا التدخل يقضي على المنافسة ويدعم الاحتِكار ويضيِّع تكافؤ الفرص ويضعف الحافز الاقتصادي لدى الأفراد, ولكن من جهة أخرى، يرى ابن خلدون بأهمية التدخل من واقع إنَّ النفقات العامة تزيد بتطورحظالدولة من الحضارة والعمران[٢٢], فهو إذاً يرى أنَّ إنفاق الحكومة للمال العام في الشراء وتقديم الإعانات لبعض المواطنين ضروري لرواج الأسواق وتحقيق النمو الاقتِصادي, وهي ذات الفكرة التي عمل بها كينز لمعالجة أزمة الثلاثينيات.

إن ضعف أجهزة الدولة يدعم إلى حد كبير ظاهرة الفساد وينميها,ولهذا فان الشريعة الإسلامية منحت لكل فرد الحرية الكاملة في ممارسة نشاطه الاقتصادي في مختلف الحرف بقصد تنمية ماله وزيادته, ولكنها لضمان حريتهاشترطتعليه في المقابل احترام أحكام الشريعة الإسلامية بكافة أبعادها, وبالتالي فان محاولة الفرد تنمية ملكيته بالطرق غير الشرعية, يعنيرفع يد الدولة عنه, ويجوز لها في هذه الحالة التدخل شرعاً لتمنع الضرر والتعدي، ولتعيد الحق إلى نصابه حماية للمصلحة العامة, وبذلك تكون وظيفة الدولة وفقاً للتشريع الإسلامي هي حفظ الأمن والاستقرار فضلا عن قيامها بالوظائف الاقتصادية عن طريق نظام الحسبة(مراقبة السوق), واستطاع المجتمع المسلم من خلال نظام الحسبة مراقبة الأسواق، والكشف عن حالات الغش والاحتكار والمراباة وغيرها، فكانت الحسبة هي السلطة التي تقوم بدور المراقب وهي تمثل سلطة الدولة في الدفاع عن مصالح المجتمع .

وفيما يتعلق بضرورةتطبيقأحكامالشريعةالإسلاميةفيالحياة الاقتصادية، فلهذا الموضوع دور مهم فيالقضاء علىالفساد بكل أشكاله، حيث أن تأريخالوقائعالاقتصاديةيشيرإلى أنالدولةالإسلاميةاستطاعت فقط أن تبلغ مراحل التقدم والرقيعندماعتمدتمبادئ الشريعة الإسلاميةكأساس عمل في جميع مظاهر الحياة،

ودليل ذلك يتضح في تجربة الرسول الكريمﷺالذياستطاعأنينقذ بدين الإسلام المسلمينمنأمراضالتخلفوالجهل والفقروالعبودية وينقلهم إلىحياةالرقي والعز والكرامة،وقدتوالىتعزيزمستوىالنزاهةفيالعالم الإسلاميفيعهدالنبوة والخلافةالإسلامية الراشدة بسببإعتمادالإسلامكمنهجمتكاملنظريا وعمليا، يهتم بالجوانب المادية والروحية على حد سواء واستطاع أن يحقق مجتمع الرفاهية، وماظهوروتفشيالفسادفيالعالمالإسلاميإلافيالمراحلالتيتمفيهاالتخليعن أحكام الشريعة الإسلامية والابتعاد عنها .

ففي الجانب العملي, فالدولة في ظل الإسلام تمتعت بقدر كبير من الشفافية والمحاسبة, وكان لهذا دور كبير في معالجة الفساد, فنلاحظ في هذا المجال أن للمال العام أهمية وقدسية كبيرة عندها, إذ عد من أساسيات الحكم للدولة عملا بقوله تعالى " ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم "(الحشر آية ٧)، فجاء عن الرسول ﷺانه نهى عن حيازة المال العام أو الحصول عليه إلا بحق, فعن معاذ بن جبل(رض) قال: بعثني رسول الله ﷺإلى اليمن فلما سرت أرسل في اثري فرددت فقال: أتدري لم بعثت إليك ؟ لا تصيبن شيئا بغير إذني فانه غلول ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة "[٢٣]، وبين الخليفة عمر بن الخطاب أن الاهتمام بالمال العام من واجبات الخليفة المسلم، فقد كان يقول رضي الله عنه " من أرادأن يسال عن القران فليأتأبي بن كعب ومن أرادأن يسال عن المال فليأتني فان الله تعالى جعلني له خازنا وقاسما "[٢٤],وفي نفس الوقت فان الشريعة قد قيدت حق الخليفة في التصرف بالأموالإلا في مصارفها, وفي توضيح ذلك فقد خطب عمر بن الخطاب قائلا " ألاإني ما وجدت صلاح هذا المال إلا بثلاث :أن يؤخذ بحق، وان يعطى في حق، وان يمنع من باطل "[٢٥], ولم يكتفي الرسول ﷺبالتشديد على أهمية المال العام بل حرص كذلك على محاسبة عماله في مجال جمع الزكاة ومنهم ابن اللتبية عندما جاء بصدقات بني سليم حاسبه الرسول ﷺ فقال ابن اللتبية "هذا مالكم وهذا اهدي لي " فقال النبي ﷺ"فهلا جلس في بيت أبيه فينظر أيهدى له أم لا "[٢٦], فكان ﷺيحاسب السعاة على المستخرج والمصروف من المال العام، ودأب الخلفاء الراشدون على عمل الرسول ﷺفكانوا يحاسبون عمالهم وفي بعض الأحيان يشاطروهم المال في حال نماء أموالهم بصورة غير طبيعية، وقد عمل الخليفة عمر بن الخطاب بوصية الرسول فاهتم بمبدأ من أين لك هذا، فيروى انه(رض) شاطر من عماله من كان له فضل ودين لا يتهم بخيانة وإنما شاطرهم لما كانوا خصوا به لأجل الولاية من محاباة وغيرها، وقد ضرب على(رض) يزيد بن حجية التيمي بالدرة وحبسه عندما كسر خراج الري عندما استعمله عليها ...[٢٧],ولهذا يقال أن فكرة إنشاء بيت المال تمثل تطور في فهم إيرادات الدولة وحمايتها وتوجيهها بالشكل الصحيح[٢٨],إذ كان المال العام

قبيل الإسلام تحت تصرف الملوك والسلاطين والولاة يتصرفون فيه كيفما يشاؤن فجاء الإسلام فجعل للدولة موارد خاصة بها لا يتصرف فيها الخلفاء أو الولاة إلا في الحدود والمصارف التي اقرها الشرع.

فضلا عن ذلك، جعل الإسلام المجتمع بكل مؤسساتهوتكويناته قائماً على مراقبة الأداء العام وتعقب المفسدين من خلال مؤسسة الحسبةوالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،وأكدت الشريعة الإسلامية في هذا المجال على أهميةأن يستشعر ولي الأمر المسؤولية عن حماية رعيته منالفساد والمفسدين، وذلك لقول رسول الله ﷺ" كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته "[٣٠], ويبدأ الراعي بمحاسبة نفسه قبل غيره، ومنالأقوال المأثورة عن الفاروق عمر "لو رتعت لرتعت الرعية"[٣١].

ويتضح دور الدولة في معالجة الفساد أيضا من خلال موضوع تخصيص الموارد للعملية الإنتاجية, فيؤكد الإسلام على أهمية أنيحسن الإداري اختيار مساعديه على أساس الكفاءة وليس المجاملة أو المحاباة مما يقللمناحتمالوقوعالخطأ ويجنب الاقتصاد الفساد والهدر في الموارد، فيقول تعالى " قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين"(القصصآية ٢٦), وورد عن السنة أن الصحابي الجليل أبوذر الغفاري وهو من المقربين إلى الرسول ﷺيقولله: يا رسول الله ألا تستعملني؟ وأكمل أبوذر وصف رد النبي عليه قائلاً: "فضربنيبيده على منكبي ثم قال: يا أبا ذر إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزيوندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها"[٣٢],بمعنىأنالرسولﷺكانيقصدأنمالدىهذاالصحابيمنمهاراتوقدراتأقلنسبيًامما تتطلبهالوظيفةالعامة،فكانالرسولﷺحريصًاعلىاستغلالهذهالمواردأفضلاستغلال ممكن,ولن تأخذه في هذه الحالة جوانب العطف والشفقة في تولية الوظائف والمهام,وجاء في نفس السياق في وصية الإمام على بن أبي طالب رضي الله عنه لأحد عماله حيث قال له " ثم أنظر في أمور عمالك فاستعملهم اختباراً ولا تولهم محاباة أو أثره فإنهم جماع من شعب الجور والخيانة . وتوخ فيهم أهل التجربة والحياء .. فإنهم أكرم أخلاقاً وأصح أعراضاً وأقل في المطامع إشراقاً وأبلغ في عواقب الأمور نظراً ... ثم تفقد أعمالهم وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم فإن تعاهدك في السر لأمورهم حدوة لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعية[٣٣] .

وقد يبرز دور الدولة أيضا في منع الفساد من خلال إشاعة العدل وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمعمما يمنع الرشوة والمحسوبية، ومن ثم تمتد اليد إلى ماحرم الله[٣٤]، وهذا ما يمكن أن يفهم من حديث الإمام علي رضي الله عنه لأحد عماله في قوله" ...ثم أسبغ عليهم الأرزاق فإن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم وحجة عليهم إن خالفوا أمرك أو تلموا أمانتك"[٣٥]، وعمل بهذا العدل أيضا الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وجعله يبحث عن الفقراء والمحتاجينليعطيهم من أموال الزكاة فلم يجد أحداً يستحق أخذ الصدقة, والسبب يتضح في إجراءات

السياسة الاقتصادية للإسلام الداعية إلى إشباع الحاجاتالأساسية لأفراد المجتمع من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وعلاج وتعليم، وبالتالي إجبار الدولةعلى القيام بواجبها في هذه الناحية بإشباعحاجاتهم الأساسية إشباعاً يمنع عنهم ذل السؤال, وأوجب من ناحية أخرى على الأغنياءوالأقرباء القادرين النفقة على المحتاجين والعمل على سدحاجاتهم.

يتبين من ذلك أن الفلسفة الاقتصادية للإسلام ترى في مكافحة الفساد بأهمية أن تتوزع مهمة مكافحة الفساد والقضاء عليه بين الفرد والدولة, من واقع أن محاربة الفساد هي مسؤولية الجميع كل من موقعه, مع ضرورة الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية, وقد تمكنت السياسة الاقتصادية للدولة في ظل الإسلام بعد تبنيها جانب الشفافية والمحاسبة من اتخاذ عدة إجراءات عملية جاءت بنتائج ايجابية انعكست على واقع الحياة بتحقيق دولة الرفاهية الاقتصادية, وهذا يخالف ما كان يؤمن به الفكر الكلاسيكي الذي يرى بان الدولة مسير سيء للاقتصاد ودورها يجب أن ينحصر في الوظائف التقليدية من عدل وامن وصحة وتعليم فقط .

الفصل الثاني

الفساد الاقتصادي في العراق: الأسباب واهم الآثار المترتبة عنه

المحور الأول: أسباب ومظاهر الفساد الاقتصادي في العراق

تعتبر ظاهرة الفساد بصورة عامة, والفساد الاقتصادي والإداري بصورة خاصة ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، تعاني منها معظم المجتمعات المتقدمة منها والنامية, ولكن مع هذا فان درجة توافرها وشموليتها تختلف من مجتمع إلى آخر, ذلك أن الفساد قد أضحى ظاهرة لا يكاد يخلو منها مجتمع, وتقول منظمة الشفافية الدولية في ذلك انه حتى الدول الصناعية المتقدمة لا يمكنها الادعاء بأنها بعيدة عن الفساد وتخلو منه, فمظاهر الفساد من رشاوى وغيرها عادة ما تمارسها الشركات الدولية الكبرى عبر استثماراتها في الخارج، فضلا عن محاولة هروب رؤوس الأموال وتبييضها وتوطينها خارج أوطانهاوبالأخص في الدول المتقدمة الغنية, وفي هذا الصدد تبين المنظمة انه خلال المدة(١٩٩٠_٢٠٠٥) كشف النقاب عن أكثر من(٢٨٣) شركة دولية كبرى تورطت في ممارسات الفساد مما كلف دافعي الضرائب نحو(٣٠٠) مليار دولار, ويشير تقرير خاص لصندوق النقد الدولي أن ما بين(٨٠_١٠٠)% من الأموال التي أقرضتها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة وسويسرا وتودع في مصارفها بحسابات شخصية لمسئولين من تلك الدول[٣٦] .

ولم يكن العراق بمنأى عن الفساد الذي طال دول العالم, ففي عقد الثمانينات من القرن العشرين بدأ يعانيه واتضحت صورته بشكل اكبر في التسعينيات أثناء الحصار الاقتصادي والذي افرز أثار سلبية كثيرة على بنية الاقتصاد العراقي, وكان لالتزامه بتطبيق مذكرة التفاهم ومقترحها النفط مقابل الغذاء, دور

كبير لفتح باب الفساد على مصراعيه بعد أن أصبح جزء من كيان الدولة ومؤسساتها, وتم الكشف عن تورط شركات ومنظمات خارجية فيه, حيث أثيرت حوله اتهامات كثيرة بالفساد وتبديد لموارد وأموال العراق, ولكن بعد أحداث عام ٢٠٠٣ أصبح العراق بيئة مشجعة للفساد بكل مظاهره, إذ ظهرالفساد بشكل واضح بمناقصات الشركات الاستثمارية ومنها شركات الهاتف النقال، حيث وجهت الاتهامات إلى موظفين من خارج العراق وداخله في هذا الجانب, ولم تخل عمليات تنفيذ عقود إعادة الأعمار من عمليات الفساد، إذ يتم تنفيذ المقاولة بمبلغ أقل مما في العقد الأصلي ويكون الفرق هو الربح الذي يتشاطره المقاولون في الهرم التعاقدي, ويسهم هذا الشكل بتبديد الأموال العامة وضياعها, ويذكر في هذا الجانب أيضا وبحسب ما جاء في تقرير الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية للعام ٢٠٠٥ إن اغلب الأموال المتوقع إنفاقها في عملية البناء والأعمار في العراق لم يتم إنفاقها أصلاً أو تم إنفاقها بشكل سيء، وأكدت المنظمة انه في حال عدم اتخاذ أي أجراء سريع سيواجه العراق حينئذ أكبر فضيحة فساد في التاريخ .

وقد قدرت المبالغ التي أهدرت في العراق بين عام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ نحو(٥)مليار دولار نتيجة الفساد الإداري[٣٨]،وبلغت عدد حالات الفساد نحو(٢٤,١)%عام ٢٠٠٦ وارتفعت إلى نحو(٦٠,٧)% عام ٢٠١٠ لكل ١٠٠٠٠٠ مواطن[٣٩], ويقدر مدى انتشار الرشاوى في عام ٢٠١١ بنحو(١١,٦)% في حين تتفاوت النسب بين مختلف قطاعات الإدارة العامة فقد تدفع لضباط الشرطة ولموظفي تسجيل الأراضي ومصلحة الضرائب والجمارك, ويذكر أن ٩٥% من الرشاوى لا يتم التبليغ عنها, وان(٤١)% من الرشاوى تطلب مباشرة، و(٢٣)% بطرق غير مباشرة، و(٢٠)% تدفع من المواطن دون أن تطلب منه[٤٠].

وهكذا أصبح الفساد أهم تحدي يتصدى للحوكمة الرشيدة في العراق في الفترة الحالية, فقد أعلنت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها لعام ٢٠١٠ أن(٧٥)% من دول العالم تقريبا شديدة الفساد بَدءابالدول التي تواجه حروبا مثل العراق وأفغانستان، وبحسب مؤشرات المنظمة فقد حصلت(١٣٠) دولة على اقل من(٥) درجات حيث تتفشى فيها الرشاوى والفساد بشكل كبير, وكان العراق من ضمن هذه الدول بعد أن احتل المرتبة(١٧٥) من ضمن(١٧٨) دولة، بعد أن كان يحتل المرتبة(١٣٧) عام ٢٠٠٥, مما يفسر تفاقم الفساد بشكل كبير في العراق .

ولاستشراء الفساد في القطاعات الاقتصادية عوامل عديدة, قد يأتي في مقدمتها تراكمات الحروب المتعاقبة التي شهدها العراق منذ تسعينيات القرن الماضي وما تبعها من حصار اقتصادي, ويبدو أيضا لانعدام العدالة الاجتماعية دور واضح في تعزيزه، حيث شهد العراق تباين كبير في المستويات المعيشية بسبب عمليات السرقة والنهب التي تعرضت لها المؤسسات الحكومية وتراكم وانحسار الثروات لدى فئات معينة، وفضلاً عن ذلك فقد تم ممارسة الفساد بطرق عديدة من خلال تخصيص رواتب ضخمة وامتيازات خيالية للجهات الحكومةالمسئولة في الوزارات والبرلمان, وإنالمبالغة في تخصيصاتحماياتهم كانت وسيلة

مشجعة للفساد والمفسدين, وفي مقابل ذلكتدني رواتب العاملين فيالقطاع العام وارتفاع كلف المعيشة بعد ارتفاع الأسعار مما شكل بيئة ملائمة لقيام بعض العامليبالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة، هذا إلى جانب قلة الفرص الاقتصادية المتاحة للأفراد لتحسين مستوى دخلهم في ظل الظروف المعيشية الصعبة وانتشار البطالة .

وهناك حقيقة أخرى تتمثل في أنالفراغ الذي يعانيه البناء المؤسسي والإطار القانوني أو بالأحرى عدم اكتماله من شأنه أن يوفر بيئة مناسبة للفاسدين وتزداد معه الفرص لممارسة الفساد بشكل كبير, فضلا عن ضعف الإجراءات الحكومية لمكافحة الفساد،وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات رادعة وجادة بحق عناصر الفساد[٤١], ولهذا نرى بان احد الأسباب الرئيسية لظهور وانتشار الفساد في العراق هو غياب المحاسبة والشفافية في ظل الظروف الانتقالية للدولة العراقية بعد أحداث عام ٢٠٠٣ومحاولة المفسدين استغلالالظروف بسبب غياب الجهاز الرقابي على المؤسسات الحكومية في هذه المرحلة.

واتخذ الفساد في العراق مظاهر عديدة منها عمليات تهريب النفط إلى الخارج، واختلاس المال العام والتحالفات المشبوهة في آليات منح العقود للشركات المستثمرة، وكذلك تزوير الشهادات الدراسية، وانتشار المخدرات وتعاطيها بشكل كبير، فضلا عن سرقة وتهريب الآثار العراقية إلى الخارج مع تهريب العملة وتزييفها، ناهيك عن الارتزاق بالقتل والتهجير ألقسري*.

المحور الثاني: الآثار المترتبة عن الفساد في العراق

يعد العراق من البلدان الغنية بالثروات, وقد كان لتزايد العوائد النفطية دور في زيادة الميزانية والتي بلغت عام ٢٠١٣ نحو(١١٨) مليار دولار بزيادة قدرها(١٨) مليار دولار عن موازنة عام ٢٠١٢ التي بلغت نحو(١٠٠) مليار دولار, ولكن السؤال الذي يفرض نفسه, أين تذهب كل هذه الأموال والاقتصاد العراقي يعاني مشاكل وتحديات جمة وان أبناء العراق يفتقدون إلىمقومات التنمية المستدامة, ويفتقدون إلى ابسط الخدمات الصحية والتعليمية والى خدمات الماء والكهرباء ناهيك عن عدم الاستقرار امنيا في ظل حوادث التهجير والإرهاب .

وقد تتلخص مسببات هذا الافتقار إلى ظاهرة الفساد وما تتركه من نتائج مكلفة على مختلفجانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهيالتحدي الأول أمام عملية اتخاذ القرارات السليمة وأمام الأداء الحكومي الجيد، مما يؤثر بشكل سلبي على عملية التنمية المستدامة ويحول دون تخفيف معاناة المجتمع من الفقر والحرمان والبطالة, وهذا ما نستطيع توضيحه من خلال التطرق إلى أهم الآثار التي خلفها الفساد على مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق وكما مبين علىالنحو الاتي:

*للمزيد انظر: هيثم كريم صيوان, الفساد واثره في التنمية والسيادة الوطنية، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي لهيئة النزاهة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٣، ص١٠ .

أولا: الآثار على النواحي الاقتصادية

١_ **الاختلالات الهيكلية:** وهي من أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي، فبعد عام ٢٠٠٣ وكنتيجة طبيعية للأحداثالسياسيةوالاقتصاديةالتيمر بهاالعراقخلالهذهالمرحلة,تأثرتمساهمةالقطاعاتالاقتصاديةفيتوليد الناتجالمحليالإجمالي, إذ ارتفعت مساهمةقطاع النفطالخاموالتعدينوالمقالعمن(٥٩,٩)% عام٢٠٠٣إلى(٨٥,٨)% عام ٢٠٠٧ممايؤشرتزايدهيمنةقطاع النفطفيتوليدالناتجالمحليالإجماليوتراجعدورالقطاعين الزراعيوالصناعياللذينلمتتجاوزنسبةمساهمتهماعن(٩,٢)% و(٢,٣)% على التوالي عام[٤٢], مما يفسر حاجة العراق إلى زيادة استيراداته من العالم الخارجي لتغطية الطلبالمحلي وبخاصة في حال تزايد حجم النفقات التشغيلية في الموازنة العامة والتي تترجم حتما على شكل طلب متزايد في السوق .

٢_ **التضحية بالنمو الاقتصادي:** وتميل اتجاهاتالسياسةالانفاقية وفق السياسة الاقتصادية للعراق نحوالتضحيةبالنموالاقتصادي من خلال السعي إلى تحقيق شيءمن الرفاهيةالاستهلاكيةالمؤقتةعلىحسابرفاهية الجيل القادم,والدليل علىذلكأن النفقاتالتشغيليةشكلت نسبة(٨٥)% من النفقات العامة عام٢٠٠٤وانخفضتإلى(٧٤)% عام٢٠٠٨ولصالحالنفقاتالاستثمارية التيلمتشكلسوى(١٥)% منإجماليالإنفاقالعاملعام٢٠٠٤ وارتفعتإلى(٢٦)% عام٢٠٠٨، ومن ناحية أخرى ارتفاعفقراتبنيةالنفقاتالتشغيليةوالتي شكلتفقرةتعويضاتالموظفين على سبيل المثالمنهامانسبته(٣٧,١)%منإجماليالنفقاتالتشغيلية خلال المدة(٢٠٠٤_٢٠٠٨)ونصيب الحماية الاجتماعية سجل نحو(١,٤)%[٤٣]،ولايمكن أنيحصلانخفاضاًفينسبإنفاقهذهالفقراتلأنها تمثل جزء من ظاهرة الفساد, ومن واقع أنالمستفيدينمنهاغيرمستعدينللتنازل عنالمكاسبالمادية التيحصلوا عليها .

٣_ **قطاع النفط:** لقطاعالنفطوالغازدورحيويفيمجملالأداءالاقتصاديللعراق فهو يساهمبتمويل(٩٥)%منالموازنةالاتحاديةللبلد, ولكنه في ذات الوقت يواجه عدد منالمشاكلوالتحديات ويأتي في مقدمتها قلةالتخصيصاتالماليةاللازمةلتحقيقأهدافه التنموية،فلم تتجاوزالتخصيصاتالاستثماريةمثلاللأعوام(٢٠٠٧_٢٠٠٩) عن(٣٥)%منالاحتياجاتالمقدرةفيالإستراتيجيةالوطنية للأعوام(٢٠٠٧_٢٠١٠)[٤٤], مع تقادمالتكنولوجياالمستخدمةفيبعضالمنشأةالنفطية وبالأخصتكنولوجياستخراجوعزلالغازالمصاحب، وكذلك نقصفيإعدادالعمالةالماهرةالمختصةذاتالخبرة، فضلا عن تقادمشبكاتأنابيبالنقلوبالأخصالخطالإستراتيجي.

ومن ناحية أخرى, فقد شكل وجود النفط قناة مهمة لرفد ودعم عمليات الفساد الكبيرة التي شهدها العراق بعد إحداث عام ٢٠٠٣، إذ كانت بعض عمليات تصدير النفط تقوم على تهريبه بعيداً عن رقابة الدولة، وتكلف هذه العمليات خزينة الدولة ملايين الدولارات بحسب ما ورد من تصريحات عن نائب لجنة

النفط والطاقة في مجلس النواب العراقي*،وبذلكأوجدت تلك المادة عصابات التهريب التي تعاونت لهدر الموارد المالية واستلابها في غير صالح التنمية المستدامة.

٤_ **القطاع الزراعي:** يؤدي هذا القطاع دور حيوي في المساهمة بتأمين الامن الغذائي للبلد, لكن نسبة التخصيصات الاستثمارية المقدمة له لم تتجاوز ال(٥)% وهي نسبة متدنية في تخصيصات الموازنة, وبسببمحدوديةهذه الاستثمارات والتيتراوحتبين(٢,٥)% و(٤,٥)%منإجماليالاستثمارات المناهجالاستثماريةلميتحققأيمنالأهدافالإنمائية للقطاع الزراعي خلال الأعوام(٢٠٠٤_٢٠٠٨)،ولهذا فإنمساهمته فيالناتجالمحليالإجماليكانتبمستوياتمتدنيةبلغتبحدود(١٠)%واقلمن(١)% فيمايخصتكوينرأسالمالالثابتبعدأنكانتتتراوحبين(٢٠_٢٥)% فيالفتراتالسابقة, وانعكست نسبة محدوديةالمواردالمخصصة بعدمتحقيقتطور ملموسفيالمؤشراتالأساسيةلهذاالقطاع[٤٥], فرغمالإرثالتاريخيللنشاطالزراعيفيارضالسوادفان هذا القطاععانولايزاليعانيمن مشكلاتوتحدياتكبيرةتشخص بعجزكبيرفيتامينا لأمنالغذائيللبلدمنا لإنتاجالمحلي وخاصةفيالمحاصيلوالمنتجاتالرئيسيةوضعفالقدرة التنافسيةللإنتاجالنباتيوالحيواني,ومحدوديةالمواردالمائيةالممكنةالاستغلالفي الزراعةومحدوديةالطاقاتالخزنيةالمتاحةحاليامقارنة بالحاجة، فضلا عنعدموجودأياتفاقيةمع الدول المجاورة لضمانحصة للعراقفينهريدجلةوالفرات.

وتبرز مشكلة التنميةالريفيةغيرالمتكاملة كتحدي آخر يحمل دلالات كبيرة، فالتخلفالاقتصاديوالاجتماعيوالثقافيوالعمرانيمنابرزالسمات التي يتسم بها الريفالعراقي,ودلالتهيمكنتأشيرهامنخلالملاحظةالتدنيفي مستوىالإنتاجيةوغيابالخدماتالعامة مماطبعالريفبمظاهرعديدةمنهاتوطينالفقر وهجرةالسكانوالأمية، ويبدو انه لارتفاع نسبة الخصوبة في الريف فانه بذلك يعد بيئة مولدة للفقر إذ يبلغ معدل النمو نحو(٣,٥)% سنويا في الريف مقارنة بنحو(٢,٧)% في الحضر, وتتفاوت المحافظات العراقية في نسبة الفقر وفجوته إذ تبلغ في محافظة المثنى نحو(٤٩)% وفي بابل(٤١)% وفي صلاح الدين(٤٠)%[٤٦], وعليه فان مستويات الحرمان وانخفاض مستويات المعيشة تبدوصورتهاأكثروضوحافيالريفمقارنةبالمناطقالحضرية، حيثتجاوزتمستوياتالحرمانفيالريفثلاثأمثال مستوياتهافيالمدنفيميادينالتعليموالصحةوالمسكن،فعندتحليلمستوىالحرمانفيريفكربلاء على سبيلالمثالتتوضحالصورةبشكل جليحيثتبلغنسبالأسرالتيتصنفضمنمستوىالحرمانإلىنحو(٥٨,٥)%فيميدانالتعليمونسبة(٩٤,٤)%

*للمزيد انظر الموقع الالكتروني : http: www iraqcent.net

فيميدانالبنىالتحتية وهكذاالحالبالنسبةللميادينالأخربوعلىالعمومفانمعدلات الحرمانفيهااكبرمنمعدلعمومالعراق[٤٧].

٥_ **التصحر**:تعانيالأراضيالصالحةللزراعةمنالتدهورالشديدبسببسوء الإدارةوعدمملائمةالتقنياتالمستخدمةفضلاعنالممارسات الخاطئةوالى جانبالظروفالطبيعيةالقاسيةالتيسببتفيارتفاعنسبة الأراضيالملحيةفيالعراق، ممايؤكدتعرضالعراقلمشكلةبيئية جسيمةألاوهيالتصحر, ولقدتفاقمتجذورهذهالمشكلةفي هذه الأعوام حيث تقدرإحصاءاتوزارةالبيئةأننسب الأراضيالمتأثرةبأشكالالتصحرتؤشرارتفاعاوتباينابحسبالمسببات لها, حيث بلغتنسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر في العراق نحو(٣٩,١)% عام ٢٠٠٩[٤٨], وهناكبعضالمصادرتؤكدأنالحاليؤشرواقعمتردييأسوأمن الأرقامالمعلنة،إلاأنغيابالبياناتالدقيقةوالآلياتالخاصةبالرصد والقياسعمقتمنضبابيةالواقعالبيئيفيالعراقبشكلعام وظاهرةالتصحربشكلخاص.

ثانيا: الآثار المترتبة على النواحي الاجتماعية :

لقد ترك الفساد آثار اجتماعية لا تقل جسامة وخطورة عن الآثار الاقتصادية على المجتمع، وتسبب في توجيه الموارد بالشكل الذي لا يخدم عملية التنمية المستدامة, من خلال الآتي:

١_ **قطاع التربية والتعليم:** مؤشرات هذا القطاع ذات دلالات غير ايجابية باتجاه تطوره وتطور مدخلاته ومخرجاته، فاهم التحديات التي تواجهه تتعلق بالتمويلالحكومي, حيث تمثل الفساد بتشوه الإنفاق الحكومي من حيث استمرارتدنيالتخصيصاتالموجهةلهذا القطاع خلالالسنواتالتيأعقبتأحداث عام ٢٠٠٣، فحصةقطاع التربيةمن الموازنةالاستثماريةجاءتمتدنيةجداولمتتجاوزفيأفضلالحالات(٣)%عام ٢٠٠٧ وانخفضت إلى(١)% عام ٢٠٠٨، وبالنسبةللتعليمالعاليفان أعلىنسبةكانت٢,٦% منإجماليالموازنةالاستثماريةلعام٢٠٠٧[٤٩]، ممايعكستدنيالأهميةالمعطاةللجوانبالاستثماريةلقطاعيالتربية والتعليمالعالي,وبالرغم من تدني نسبة التخصيصات فان هذه المبالغ تشهد التبديد المفرط وبشكل غير شرعي مما يحول دون وصول التمويلالحكوميوالمستوىالتنفيذيإلىالحدالازملتصحيحالاختلالاتالحاصلةلسدالعجزفيالأبنيةالمدرسيةأوالمستلزماتا لتربوية, فبحسب التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية لعام ٢٠١١ فانه لم يجر تنفيذ العديد من المشاريع المخططة والمرصدة مبالغها ضمن الموازنة الاستثمارية وبعد فحص المشاريع غير المنفذة تبين عدم تهيئة المواقع، مما يؤشر نوع من أنواع الفساد الذي يعانيه قطاع التعليم والذي اثر بدوره على أعداد المدارس، إذأن البيانات تؤشر وجود عجز كبير في أعداد المدارس مع وجود المدارس الطينية التي لا تصلح للعملية التعليمية, وهذه منأهمالمشاكلالتييعانيها النظامالتعليمي، حيث بلغ عدد المدارس الطينية نحو(٦٥٦) مدرسة تتوزع على محافظات القطر, مما أدى إلى انخفاض معدل الالتحاق بالمدارس, وفي هذا المجال

يشار إلى انخفاض مستوى المشاركة في التعليم الثانوي والذي بلغ نحو(٤٠,٢)% عام ٢٠٠٩ بعد أن شكل نسبة(٥٧,٩)% عام ٢٠٠٧[٥٠]، ونتيجة لذلك انخفض مستوى التعليم في العراق، وزادت معدلات الأمية، حيث بلغت نحو(٢٨)% من إجمالي السكان بعمر(١٠) سنوات فأكثر بحسب بيانات وزارة التخطيط في خطتها للتنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٠_٢٠١٤[٥١], ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨ أن معدلات الأمية في العراق بلغت بين الذكور نحو(٤٣,٤)% وبين الإناث بلغت نحو(٧٤,٨)% بحسب بيانات ٢٠٠٥، وهذا بدوره ساهم في خفض معدلات التنمية البشرية .

ولم يتوقف الفساد عند الجوانب المالية والاقتصادية لقطاع التعليم, بل تعداه إلى الجوانب العلمية، حيث يشار إلى حالات التزوير التي تتعرض لها المؤسسات العلمية, والتي بلغت نحو(٢٩١) حالة تزوير اتخذت شكل وثيقة دراسية وتزوير شهادة وفاة أوتقرير طبي أو تزوير تأييد وذلك في مديريات التربية خلال العام ٢٠١٠ وتمت أحالتهاإلى هيئة النزاهة, علما انه ضمن الوثائق المزورة البالغ عددها(١٥٦) وثيقة هناك نحو(٩٩) وثيقة قدمت لأغراض التعيين، وان هناك(١٥) أمر ثبت تزويره عام ٢٠٠٥ لأغراض التعيين ولم تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة بخصوصها[٥٢] .

٢_ **القطاع الصحي:** لقد فرض الفساد تحديات كبيرة أمام القطاع الصحي, والتي تحد من قدراته على الارتقاء بغاياته, حيث لا تزال الفجوة كبيرة بين ما هو متحقق وما هو مطلوب تحقيقه في المستقبل حسب استراتيجيات خطط التنمية الوطنية، فابرز التحدياتالتييواجهاالقطاعالصحيتتلخصبمحدوديةالمواردالمخصصةله, حيث بلغت مثلانسبةالإنفاقعليه نحو(٤,٩)% منمجموعالإنفاقالحكوميللأعوام(٢٠٠٢_٢٠٠٦)[٥٣]، وهيبكلالأحوال تخصيصاتقليلةوغيركافيةفيمجالتقديم الخدمات والعنايةالصحية اللازمة لأفراد المجتمع مما حملالبلادأعباءنقصالخدمات الطبية، فضلا عن النقصالكبيرفيأعدادالمؤسساتالصحيةكالمستشفيات والمراكزالصحيةالرئيسيةوالفرعية, الأمر الذي ترك أثره في أن خمسالأسرالعراقيةتعاني منالحرمانفيإشباعالحاجات الأساسيةالصحية، ولعل تفسير ذلك يعود إلى الفساد الذي طال هذا القطاع مثل بقية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، إذ ورد في هذا المجال أن إجمالي المبالغ التي تم إطلاقها من وزارة المالية إلى ديوان وزارة الصحة بلغ نحو مبلغ(٢٤١) مليار دينار خلال عام ٢٠١٠, ولكن لوحظ تأخر الوزارة في تنفيذ مشاريعها المدرجة ضمن المنهاج الاستثماري لهذا العام والتي جرى تخصيص مبالغ لها إلا انه لم تتم إحالتها لغرض المباشرة بتنفيذها[٥٤], إلى جانب صور أخرى من الفساد والتي بلغت تكلفتها مبالغ كبيرة تصل أوتتجاوز مئات الملايين من الدولارات، ومنها ما هو واضح للعيان تداول الأدوية بين الباعة في سوق الخضار وكأنها سلعة سهلة الاستعمال بعد سرقتها منمذاخر المؤسسات التابعة لوزارة الصحة وبيعها إلى السوق السوداء, فضلا عن وجود تحديات أخرى يبرز منها شحة إمدادات المياه

الصالحة للشرب وعدم معالجة مياه الصرف الصحي والنفايات فضلا عن وجود مشكلات جسيمة في النظام الصحي مثل نقص المستلزمات الطبية وانخفاضها مقارنة بالمؤشرات الدولية مما اضعف ثقة المواطن بالخدمات الصحية المقدمة له .

٣ _**قطاع السكن:**ويبدو دور الفساد في استلاب الموارد واضحا في هذا القطاع ,إذ رغمالاهتمامالكبيرالذيتعطيه استراتيجياتالتنميةالوطنية للنهوض به وبخاصة في خططها الأعوام٢٠٠٥ والى عام ٢٠١٠,حيث تم تخصيص نحو(٢٨)% من إجمالي حجم الإنفاق الاستثماري لهذا القطاع,ولكن ماحضيبه القطاع السكني مناستثماراتفعليةللاعوام(٢٠٠٤_٢٠٠٩) كانت تتراوح بين(٥,٥_١)% بمعنى انها انخفضت إلى(١)% عام ٢٠٠٩[٥٥], مما يعكسعدمقدرةالاستثمارالحكوميلمواجهةالمشكلة بعدأنبينت دراسات الإسكانأن التقديرات تؤشر وجود عجز سكني كبير يتطلب التصدي له من قبل السياسات والإجراءاتالتمكينية الكفيلة بتقليص حدته .

٤_ **قطاع الماء والكهرباء:** فإلى جانب ضعف التخصيصات المالية والتي تعرقلتنفيذالخطط والأهداف الاستثمارية لمشاريع الماء والكهرباء, نلاحظ أن مشاريع الطاقة الكهربائية تواجه تحديات كبيرة من ضمنها العجز الكبير في الامدادات المتاحة منها, إذ بالرغم من أن حجمالاستثماراتالموجهةلهذاالقطاع بعدعام ٢٠٠٣ ولحدالآنبلغت نحو(١٤,٩)* تريلوندينار, فان امدادات الطاقة تؤشر وجود عجز بلغ نحو(٣٨)%[٥٦], وان كان السبب يعزى إلى عمليات التدمير التي لحقت بالمنظومة الكهربائية وعمليات الفساد الممثلة بالسلب والنهب التي طالت معظم الوزارات ومنها وزارة الكهرباء, ولكن هناك أسباب أخرى تتمثل بتقادموحداتالتوليدوشبكاتالنقلوالتوزيع، وعدمكفايةالوقودالمطلوبللتشغيلبصورةمستمرةكما ونوعا, مع شحةالمياهوتأثيرهاعلىتشغيلالمحطاتالكهرومائية, ويمكن ان يعزى تدني نسب النمو في القطاعات الاقتصادية إلى عدم قدرة الطاقة الكهربائية على استيعاب الزيادة في الطلب عليها .

٤_ **الفقر:** وان شهدت هذه المرحلة حزمة إصلاحات اقتصادية في إطار تحسين المستويات المعيشية وزيادة دخل الفرد ومحاولات السيطرة على معدلات التضخم، لكنها لم تتوجه بشكل مباشر إلى معالجة أسباب الفقر الحقيقية, إذ من ناحية يلاحظ تراجع مؤسسات المنافع العامة المرتبطة بمشكلة الفقر ومنها التعليم والصحة والسكن وحل مشكلات البطالة وكل الجهود التيبذلت لم تحقق نتائج ملموسة ولم تحمل حلولا جذرية للحد من المشكلة وتحجيمها، فكل الحلول كانت عبارة عن عمليات تسكين مؤقتة وكل التقديرات تشير إلى ارتفاع مستويات الفقر, ومن ناحية أخرى فقد أكدتالبياناتالخاصةبستراتيجيةالتخفيفمنالفقر فيالعراقأن(٢٣)% منالسكانهمتحتمستوىخط الفقر،وان التفاوت فيتوزيعالدخلأيحالةاللامساواةقدبلغتنحو(٤٠)%[٥٧],وهذه النسبةتعدمنالتحديات التي تواجه عملية التنمية

*انظر: الجهاز المركزي للإحصاء,احصائية للوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة(٢٠٠٧_٢٠١٠), ص٦.

المستدامة، مما يتطلب السعينحوبلورةالسياساتالكليةباتجاهرفعمتوسطدخول الأفرادوتحقيقالعدالةفيالتوزيعوالتصديلظاهرة الفقر.

ومن ناحية أخرى، تواجه ستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ من عدة تحديات، أهمها محاولة التخفيف من الآثار السلبية لعمليات الإصلاح الاقتصاديعلى الفقراء, ذلك لان تخفيض الدعم الحكومي على المشتقات النفطية أدىإلى ارتفاع متوسط الإنفاقالأسري الشهري على مجموعة السكن والمياه والوقود من(١٣)% عام ١٩٩٣ إلى(٢٩)%عام ٢٠٠٧ والى مضاعفة نسبة الإنفاقالأسري الشهري على النقل حيث ارتفع من(٥)%عام ١٩٩٣ إلىأكثرمن(١٠)% لعام ٢٠٠٧ وذلك بسبب ارتفاع أسعار الوقود, وبهذا تكون الإصلاحات الاقتصادية قد تركت أثرا سلبيا على عملية التنمية المستدامة ولم تراعي حالة الفقراء[٥٨].

٥_ **البطالة:** لعلمنبينأكثرالتحدياتالاجتماعيةتأثيرافي الاقتصادوالمجتمعظاهرةالبطالة،ولمتبرزفيالعراقهذه الظاهرةبمعدلاتهاالمتفاقمةخلالعقدي الثمانياتوالتسعيناتمنالقرنالماضيبسببظروفالتعبئة العسكريةالعامةالتيشملتمعظمالسكانالنشطيناقتصادياً, لذا لمتتجاوزمعدلاتهانحو(٥)% حسبإحصاءاتعام١٩٨٧، إلاإنالبطالة بعدعام٢٠٠٣أخذتتشكلخطرا كبيرا على الاقتصاد العراقيبعدأنتفاقمت معدلاتهاوتعددتأسبابهامادفعمعدلاتها نحو الارتفاعلتصل إلىنحو(٢٨)% حسبمسحالتشغيلوالبطالةلعام٢٠٠٣ثمتراجعت إلى نحو(١٨)% عام ٢٠٠٦ والى(١٥)% عام ٢٠٠٨، وهذاالانخفاض قديعزىإلى طبيعةسياسةالتشغيلالتيتبنتهاالحكومةبعدعام٢٠٠٥والهادفة إلىزيادةأعدادالمشتغلينفيالدولةوالجهازالأمني[٥٩], ومن ناحية أخرى فان الجانب النوعي للشبابيعدمن التحدياتالأساسيةالتيتواجهالاقتصادالعراقي،حيثإن(٢٤)%منالمساهمينفيقوةالعملهم منالأميين، وان منهم(٤١,٢)% يقرأويكتبوان(٤٣,١)%منحملةالشهادةالابتدائية, مما يتطلب اتخاذالسياساتالفاعلةلتطويرالشبابوتأهيلهوتشغيلة[٦٠].

٧_ **التحدي البيئي _ البيئة غير المستدامة:**لميحظالبعدالبيئيللتنميةبالاهتمامالمطلوبمماترتبمعهتلوثواضحوملموسلكافة عناصرالبيئةالمتمثلةبالهواء والماء، لذافانمعالجةالمشكلاتالبيئيةونشرالوعيالبيئيالمجتمعي يعدتحدياًكبيراًأمامتحقيقالتنمية المستدامةبأبعادهاالاقتصاديةوالاجتماعيةوالبيئية، وهذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى, نلاحظ أن مشاريع الصرف الصحي واحدة من المشكلات البيئية التي يعاني منها العراق، حيث تعاني هذه المشروعات من مشكلاتعديدة وتواجهها تحديات كبيرة وكان للفساد دور كبير في هذا الجانب، فرغمضخامةالمبالغالاستثماريةالتيخصصتللصرفالصحي فيمحافظاتالعراق والتي بلغت نحو(٧٥٠) مليار دينار للمدة ٢٠٠٤_٢٠٠٨ وبنسب صرف عالية بحدود(٩٠)%, ولكن يلاحظ تدهور

مستوى خدمات الصرف الصحي[٦١], مما يؤكد حاجة هذا القطاعإلى مواردماليةضخمةجداًلزيادةنسبةالتغطيةبالنسبة لسكان بغداد والمناطق الريفية وتحسيننوعية الخدمة, ومن التحديات أيضا تقادمعمرشبكاتالصرفالصحيالقائمةحالياًوحاجتها إلىالإدامةوالتطوير، فضلا عننقصفيالمستلزماتالتشغيليةمنآلياتتخصصية ومعداتوأنابيبوقوىعاملة مع شحةالوقود.

ومما يلاحظ أيضا, إن عدمالاهتمامبهذاالقطاع قدساهمبشكل كبير فيتلوثالبيئة، وأصبحالتلوثيشكل خطورةحقيقيةعلىصحةالمواطنينحيثأنأغلبمياهالصرف الصحييتم تصريفها فيالأنهاروالجداولالتيتستخدممياههاللشرب منقبلالعديدمنسكانالقربوالأريافالتيلا تستفيد من خدمة شبكاتالمياهالصالحةللشرب، ويضطر آخرون للحصول على مياه الشرب مباشرة من البحيرات والأنهار والجداول ويشكلون ما يفوق خمس سكان المناطق الريفية, والتي بلغت في ذي قار نحو(٣٦)% وفي بابل نحو(٣١)% وفي واسط نحو(٢٦)% وكركوك(٢٢)% وديالى(٢١)%, وبلغت أيضا في بغداد نحو(٣١)%[٦٢], وقد تسبب هذا الوضع في انتشار الأمراضوالأوبئة حتى زاد عدد الإصاباتبالأمراض الخطرة ومنها مرض السل حيث ارتفعت عدد الإصاباتبه من(٤٧٢)إصابة عام ٢٠٠٠ إلى(١٠٠٩٧)إصابة عام ٢٠١٠ حسب بيانات دائرة الإحصاء الصحي والحياتي في وزارة الصحة[٦٣].

والى جانب ذلك, فان قطاع المجاري يعاني من جملة مشاكل منها عدم كفاءة الشبكات، وضعف الصيانة وعدم الإدامة, قلة محطات معالجة مياه المجاري وضعف كفاءتها, الأمر الذي ترك أثرا واضحا من حيث أن(٨٩,٥)% من المحافظات تعاني من وجود حالات طفح لمياه المجاري في حالة سقوط الأمطار[٦٤] .

وبهذا يتبين أن للفساد نتائج مكلفة على مختلفنواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهو التحدي الأول أمام عملية اتخاذ القرارات السليمة وأمام الأداء الحكومي الجيد، مما يؤثر بشكل سلبي على عملية التنمية المستدامة ويحول دون تخفيف معاناة المجتمع من الفقر والحرمان والبطالة, وهذا ما تم التوصل إليه من خلال توضيح أهم الآثار التي خلفها الفساد على مفاصل الحياة الاقتصادية في العراق, وآثاره الاجتماعية التي لا تقل جسامة وخطورة عن الآثار الاقتصادية على المجتمع، بعد أن تسبب في استلاب الموارد أو هدرها وتوجيهها بالشكل الذي لا يخدم أهداف عملية التنمية المستدامة .

الاستنتاجات: توصل البحث إلى النتائج التالية

1. ترى الفلسفة الاقتصادية للإسلام في مكافحة الفساد بأهمية أن تتوزع مهمة مكافحة الفساد والقضاء عليه بين الفرد والدولة, من واقع أن محاربة الفساد هي مسؤولية الجميع كل من موقعه, مع ضرورة الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية .
2. أدرك الإسلام أن الحوكمة الرشيدة مطلب أساسي لإحراز أي تقدم في كافة المجالات وصولا إلى رفاهية المجتمع, ولايمكن للأهداف التنموية أنتتحققدونتطويرقدراتالدولة بكافةالمستوياتوتمكينها

منأداءوظائفهاالأساسية, ومن هنا تمكنت السياسة الاقتصادية للدولة في ظل الإسلام بعد تبنيها جانب الشفافية والمحاسبة من اتخاذ عدة إجراءات عملية جاءت بنتائج ايجابية انعكست على واقع الحياة بتحقيق دولة الرفاهية الاقتصادية .

3. للفساد نتائج مكلفة على مختلفنواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهو التحدي الأول أمام عملية اتخاذ القرارات السليمة وأمام الأداء الحكومي الجيد، مما يؤثر بشكل سلبي على متطلبات عملية التنمية المستدامة ويحول دون تخفيف معاناة المجتمع من الفقر والحرمان والبطالة.
4. تم التوصل إلى أن للفساد دور واضح في توجيه السياسات الاقتصادية في العراق بشكل غير سليم, ويظهر ذلك من خلال عدم القدرة على استغلال الموارد الموجهة نحو أهداف التنمية البشرية المستدامة واستلابها من جهة أخرى، إذ كان يتأمل أن يكون للموارد المالية دور كبير ومساهمة فعالة في تصحيح الاختلالات الهيكلية ورفع مستوى الاقتصاد وكذلك تحسين الخدمات الصحية والعلمية ومن ثم انتشال الفقر وتخفيف البطالة, ولكن الفساد عمل في بعض الأحيان على هدر الموارد المخصصة للمشروعات التنموية وشل قدرات الاقتصاد، فضلا عن عرقلة إمكانيات التقدم والارتقاء نحو الأفضل .

التوصيات :

1. تطويرالقطاعالعام والتخفيف من حدة الإجراءات البيروقراطية للحدمنظاهرةالفساد.
2. دعم نظام الحوافز وتحسين المستويات المعيشية للعاملين في القطاع العام بقصد التقليل من الاتجاه نحو قبول الرشاوى وممارسة الفساد .
3. هيكلة الإنفاق العام لصالح الإنفاق الاستثماري، والعمل على ترشيده وتخصيصه وفق أوجه الإنفاق التي تخدم العملية التنموية .
4. تفعيل آليات المساءلة داخل المؤسسات الحكومية والإبلاغ عن صور الفساد والانحراف .
5. إعداد برامج إعلامية تهتم بنشر ثقافة القيم الأخلاقية والتحلي بالفضائل والأخلاق الحميدة ونشر مبادئ الخير والتضحية بين أفراد المجتمع .
6. دعم البحوث العلمية في مجال مكافحة الفساد والتصدي له والاستفادة من نتائجها وتوصياتها للتقليل من آثار الفساد على المجتمع .
7. تفعيل تطبيق قانون العقوبات لتحقيق الردع العام في المجتمع عن الفساد .

الهوامش:

1 _ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر ,بدون تاريخ, ج٣, ص٣٣٥ .

2 _ الراغب الأصفهاني, المفردات في غريب القران، دار المعرفة _ بيروت، ص٣٧٩ .

3 _ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي, القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب,مصر، ١٩٩٤، ص٣٢٠ .

4 _ محمد محي الدين عبد الحميد، المختار من صحاح اللغة، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، ط١، ص ٣٩٦ .

5 _ تقرير التنمية في العالم، ١٩٩٦، ص١٢٤ .

6 _ باولو مورو, الفساد: الأسباب والنتائج، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٨م، ص(١١_١٣).

7 _ يحيى غني النجار, الفساد وآثاره الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد _ بغداد

8 _ عبدالله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي: انواعه واسبابه واثاره وعلاجه, بدون تاريخ, جامعة ام القرى .

9 _ محمد حسنين محمد بوادي، الفساد الاداري لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية _الاسكندرية _ ٢٠٠٨، ص(١٤_١٥) .

10 _ محمد امين بادشاه، تيسير التحرير، ج٢، ص٢٣٦ .

11 _ محمد بن محمد الغزالي ابو حامد, المستصفى في علم الاصول, دار الكتب العلمية ج٢, ص١٥٣ .

12 _ البشير علي حمد الترابي، مفهوم الفساد وانواعه في ضوء نصوص القران الكريم والسنة المطهرة، مجلة جامعة القران الكريم والعلوم الاسلامية، العدد الحادي عشر,١٤٢٦هـ_٢٠٠٢م, ص(١٠٠_١٠١) .

13 _ رشاد حسن خليل، الفساد في النشاط الاقتصادي، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الاسلامي في جامعة ام القرى، ص١٢ .

14 _ بن يخلف زهرة، تكريس الرؤية الاسلامية للفساد الاقتصادي كميزة تنافسية، نت، ص٧ .

15 _ اخرجه الشيخان: البخاري في كتاب الايمان برقم(٥٠)، ومسلم في كتاب المساقاة برقم(٢٩٩٦).

16 _ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، بدون تاريخ، كتاب الزهد، برقم(١٤٨٩),٢/١٤٠٤ .

17 _ الامام الترمذي، سنن الترمذي ,دار احياء التراث العربي, كتاب الزهد ,٤/٥٧٤ .

18 _ سليمان بن الاشعث ابو داود، سنن ابي داود, مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ج٤، ص١٧ .

19 _ ابن كثير, تفسير القران العظيم, دار طيبة، ٦/١٩٩ .

20 _ محمد بن جرير الطبري, تفسير الطبري"جامع البيان عن تاويل القران"، دار المعارف بمصر, ج١٦، ص٦٢٥.

21 _ عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي "تجربة الاردن"، المنظمة العربية للتنمية الادارية، اعمال المؤتمرات، ٢٠٠٩، ص٣٥١ .

22 _ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت_لبنان، ط١، ١٩٧٨، ص٢٨٩ وص٣٠١ .

23 _ سنن الترمذي ,بدون تاريخ، كتاب الاحكام، برقم ١٣٣٥ ..

24 _القاسم بن سلام "ابو عبيد"، كتاب الاموال، تقديم وتحقيق محمد عمارة، دار الشروق، ط١، ١٩٨٩، ص٢٨٥ .

25 _ الماوردي، الاحكام السلطانية والولايات الدينية, تحقيق احمد البغدادي، مكتبة ابن قتيبة _ الكويت، ١٤٠٩هـ، ص١٧٦ .

26 _ سنن ابي داود ,بدون تاريخ، برقم ٢٩٤٦ .

27 _ علي بن محمد "ابن الاثير", اسد الغابة في معرفة الصحابة، القاهرة، دار الشعب، ص١٤٧ .

28 _ فؤاد عبداللة العمر, مقدمة في التاريخ الاقتصادي الاسلامي وتطوره، البنك الاسلامي للتنمية, ط١ ,٢٠٠٣، ص١٧٧.

29 _ سنن ابن ماجه ,بدون تاريخ, كتاب الفتن، برقم ٣٩٥١ .

30 _ احمد بن علي بن حجر العسقلاني, فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث، ١٤٠٧هـ_١٩٨٦م، برقم ٤٨٩٢ .

31 _ ابو بكر احمد بن الحسين البيهقي، بدون تاريخ، السنن الكبرى, برقم ١٧٠٩٤ .

32 _ يحيى بن شرف ابو زكريا النووي، شرح النووي على مسلم، دار الخير, ج١٢، ص٢٠٩ .

33 _الشيخ محمد عبده، نهج البلاغة، دار المعرفة، ص ٦٣٤.

34 _ زياد احمد سلامة، ضوابط الاسلام في الحد من الفساد، نت.

35 _ الشيخ محمد عبده، مصدر سابق، ص ٦٣٤

36 _ عطا الله خليل، مصدر سابق, ص٣٣٦ .

37 _ انظر في ذلك: ما هو مفهوم الفساد، نت .

38 _ التخطيط الاستراتيجي للعراق لعام ٢٠٠٨، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل، ٢٠٠٨، ص٣٢٣ .

39 _ الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية البشرية المستدامة ذات الاولوية في العراق، تشرين الثاني ٢٠١١، ص١٨ .

40 _ الجهاز المركزي للاحصاء, الحكم الرشيد .

41 _ عطا الله خليل ,مصدر سابق، ص٣٤٣ . وانظر: ما هو مفهوم الفساد، نت

42 _ وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات(٢٠١٠_٢٠١٤) بغداد, كانون الاول ٢٠٠٩، ص٣٤ .

43 _ المصدر السابق، ص٤٨ .

44 _المصدر نفسه، ص ٨٣ .

45 _المصدر نفسه، ص٦٤ .

46 _ وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء، مشروع التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام ٢٠١٢، مسح شبكة المعرفة في العراق، استراتيجية التخفيف من الفقر، ص١٠ .

47 _ وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات(٢٠١٠_٢٠١٤) بغداد, مصدر سابق ,ص١٦٤.

48 _ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية البشرية المستدامة ذات الاولوية في العراق، مصدر سابق، ص ٥٣ .

49 _ وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات(٢٠١٠_٢٠١٤) بغداد, مصدر سابق، ص ١١٩.

50 _ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مشروع التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام ٢٠١٢ ,مصدر سابق، ص٣٢ .

51 _ المصدر السابق، ص١٢٠ .

52 _التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية ٢٠١١.

53 _ وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات(٢٠١٠_٢٠١٤) بغداد, مصدر سابق، ص١٢٥.

54 _ التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية ,مصدر سابق .

55 _ وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات(٢٠١٠_٢٠١٤) بغداد, مصدر سابق، ص١٢٩.

56 _ المصدر نفسه، ص ٨٤ .

57 _ المصدر نفسه، ص٢٣ .

58 _ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، سياسة التخفيف من الفقر، ص٧ .

59 _ وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات(٢٠١٠_٢٠١٤) بغداد, مصدر سابق، ص٣٦_٣٧ .

60 _ المصدر نفسه، ص٢٣ .

61 _ المصدر نفسه، ص١١٤ .

62 _ وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء، مشروع التقرير الوطني للتنمية البشرية, سياسة التخفيف من الفقر، مصدر سابق .

63 _ وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية البشرية المستدامة ذات الاولوية في العراق، مصدر سابق، ص٢٩ .

64 _ وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء, المسح البيئي في العراق لسنة ٢٠١٠, ص١٨ .

المصادر:

اولا: القران الكريم

ثانيا: الكتب التاريخية

- ابن كثير, تفسير القران العظيم, دار طيبة، بدونتاريخ .
- ابن منظور، لسان العرب، ج٣,بدون تاريخ .
- ابو بكر احمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى, برقم ١٧٠٩٤, بدون تاريخ .
- احمد بن علي بن حجر العسقلاني, فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث، ١٤٠٧هـ_١٩٨٦م .
- الامام الترمذي، سنن الترمذي، دار احياء التراث العربي, بدون تاريخ .
- الراغب الاصفهاني, المفردات في غريب القران، دار المعرفة_ بيروت,بدون تاريخ .
- القاسم بن سلام "ابو عبيد"، كتاب الاموال، تقديم وتحقيق محمد عمارة، دار الشروق، ط١، ١٩٨٩.
- الماوردي، الاحكام السلطانية والولايات الدينية, تحقيق احمد البغدادي، مكتبة ابن قتيبة _ الكويت، ١٤٠٩هـ .
- سليمان بن الاشعث ابو داود، سنن ابي داود, مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ,ج٤.
- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت_لبنان، ط١، ١٩٧٨.
- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي, القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب, مصر، ١٩٩٤
- محمد بن جرير الطبري, تفسير الطبري"جامع البيان عن تاويل القران"، دار المعارف بمصر, ج١٦، ص٦٢٥ .
- محمد بن محمد الغزالي ابو حامد, المستصفى في علم الاصول, دار الكتب العلمية,ج٢,بدون تاريخ .
- محمد محي الدين عبد الحميد, المختار من صحاح اللغة, مطبعة الاستقامة بالقاهرة,ط١,بدون تاريخ.
- يحيى بن شرف ابو زكريا النووي، شرح النووي على مسلم، دار الخير, ج١٢.

ثالثا: الكتب الحديثة

- عبدالله بن حاسن الجابري, الفساد الاقتصادي: انواعه واسبابه واثاره وعلاجه, جامعة ام القرى,بدون تاريخ .
- علي بن محمد "ابن الاثير",اسد الغابة في معرفة الصحابة، القاهرة، دار الشعب .
- فؤاد عبداللة العمر, مقدمة في الاقتصادي الاسلامي وتطوره، البنك الاسلامي للتنمية, ط١,٢٠٠٣.
- محمد حسنين محمد بوادي، الفساد الاداري لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية _الاسكندرية _ ٢٠٠٨ .
- الشيخ محمد عبده، نهج البلاغة، دار المعرفة, ص ٦٣٤ .

رابعا: البحوث والتقارير

- البشير علي حمد الترابي، مفهوم الفساد وانواعه في ضوء نصوص القران الكريم والسنة المطهرة,مجلة جامعة القران الكريم والعلوم الاسلامية, العدد الحادي ,١٤٢٦هـ_٢٠٠٢م
- باولو مورو, الفساد: الأسباب والنتائج، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٨م .
- تقرير التنمية في العالم، ١٩٩٦.
- التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية ٢٠١١.
- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات(٢٠١٠_٢٠١٤) بغداد, كانون الاول ٢٠٠٩ .
- يحيى غني النجار ,الفساد واثاره الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد _ بغداد .

خامسا: المؤتمرات والندوات

- عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي "تجربة الاردن"، المنظمة العربية للتنمية الادارية، اعمال المؤتمرات، ٢٠٠٩.
- رشاد حسن خليل، الفساد في النشاط الاقتصادي، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصادالاسلامي في جامعة ام القرى .

سادسا: الدوريات والنشرات

- التخطيط الاستراتيجي للعراق لعام ٢٠٠٨، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل، ٢٠٠٨.
- الجهاز المركزي للاحصاء, المسح البيئي في العراق لسنة ٢٠١٠.
- الجهاز المركزي للاحصاء، مشروع التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام ٢٠١٢، مسح شبكة المعرفة في العراق، استراتيجية التخفيف من الفقر .
- الجهاز المركزي للاحصاء, احصائية للوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة(٢٠٠٧_٢٠١٠)، مديرية الحسابات القومية .
- الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية البشرية المستدامة ذات الاولوية في العراق، تشرين الثاني ٢٠١١.

سابعا: الانترنيت

- بن يخلف زهرة، تكريس الرؤية الاسلامية للفساد الاقتصادي كميزة تنافسية .
- زياد احمد سلامة، ضوابط الاسلام في الحد من الفساد، نت.
- ما هو مفهوم الفساد، نت .